

نفقات المقاصة تتراجع بنسبة الثلث



واصلت نفقات الدعم الحكومي المخصص لصندوق المقاصة تراجعها مقارنة مع السنة الماضية، وذلك بعد رفع الدعم عن المحروقات واتجاه الحكومة إلى إعادة النظر في الدعم المقدم لغاز البوطان، حيث بلغت نفقات المقاصة خلال العام الحالي 11.3 ملايين درهم مقارنة مع 17 مليار درهم صرفت خلال ذات الفترة من العام الفارط.

وكشفت وزارة الاقتصاد والمالية أن نفقات المقاصة قد تراجعت بنسبة 34 في المائة، خصوصا بعد رفع الدعم عن الغازاؤل والفيول المستخدم من طرف المكتب الوطني للكهرباء، حيث أن دعم الغازاؤل كان يمثل 31 في المائة من نفقات المقاصة بينما كان دعم الفيول في حدود 12 في المائة من مجموع الأموال المخصصة للدعم، حيث يظهر أن دعم الغزواؤل والفيول كانا يشكلان 43 في المائة من الغلاف المالي الإجمالي المخصص للنفقات.

وفي ظرف أربع سنوات تراجعت نفقات المقاصة بحوالي 45 مليار درهم، منتقلة إلى 11 مليار درهم خلال الفترة التي مرت من العام الحالي بعد أن كانت في حدود 54 مليار درهم

ومناصب الشغل من طرف المهين العالمية، كصناعة السيارات والطائرات، وتحسن أداء القطاع الصناعي وأداء قطاع التجارة والخدمات الذي تضرر خلال العام الحالي بسبب أزمة السياحة.. كما زادت ذات الجهة الحكومية أن الطلب الداخلي سيرتفع خلال العام القادم، ونفس الأمر بالنسبة للطلب الخارجي على المنتجات المغربية، أما سيقصص عجز الميزانية في ظل الارتفاع المتواصل لتحويلات مغاربة العالم والتي بلغت هذه السنة مستوى قياسيا جديدا.

بكون مصالحتها تأخذ بعين الاعتبار بعض الحسابات كالضريبة على الناتج الصافي للدعم والتي تعتبر هي المشرفة مباشرة عليها وصاحبة المعلومة الحصرية بشأنها، وهو الأمر الذي يبدو أنه لا يتوفر للمندوبية السامية للتخطيط.

ورسمت وزارة المالية صورة متفائلة عن الأوضاع التي سيؤول إليها الاقتصاد خلال السنة القادمة، متوقعة استمرارا للتحكم في نفقات المقاصة، إلى جانب تواصل خلق الثروة

مسجلة برسم ذات الفترة من سنة 2012 التي سجل فيها الإنفاق على صندوق المقاصة مستوى غير مسبوق بسبب ارتفاع سعر البترول بالأسواق العالمية إلى ما فوق 112 دولار للبرميل الواحد.

وأكدت الوزارة أن نسبة النمو ستصل إلى 5 في المائة خلال العام الحالي، وذلك عكس توقعات المندوبية السامية للتخطيط المصرة على عدم تجاوز ذات النسبة لـ4.6 في المائة، وفسرت وزارة الاقتصاد والمالية هذا الاختلاف